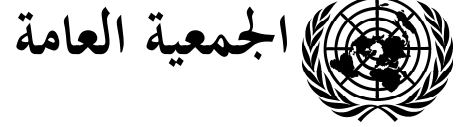


Distr.: Limited
19 February 2015
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى
والصغيرة والمتوسطة)
الدورة الرابعة والعشرون
نيويورك، ١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

ملاحظات من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية مذكّرة من الأمانة

قدّمت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) الملاحظات التالية بغية تزويد الفريق العامل بمعلومات إضافية ليسترشدها في مداولاته. ويُستنسخ نصُّ هذه الملاحظات في مُرفق هذه المذكرة بالصيغة التي تلقّته بها الأمانة، مع إدخال تعديلات شكلية عليه.

المحتويات

الصفحة الفقرات

المرفق

٢ ٣-١ ملاحظات من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية



المرفق

ملاحظات من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

١ - أجرى الفريق العامل الأول، حتى الآن، مداولات مستفيضة بشأن إمكانية تبسيط تسجيل الكيانات التجارية الصغرى والصغيرة والمتوسطة وإجراءات تأسيسها. وتبدّى جلياً في دورتي الفريق العامل الأول الثانية والعشرين والثالثة والعشرين أنه لا يمكن النظر إلى المنشآت التجارية بمعزل عن سياقها الوطني الاقتصادي والثقافي. ويستعين العديد من البلدان التي تتخذ نهجاً متحرراً جداً إزاء تأسيس المنشآت التجارية ببعض الضوابط والموازانات خارج قانون الشركات، وتحديدًا في اللوائح التنظيمية المتعلقة بالأعمال التجارية التي تنظم العمل والأعمال المصرفية والإعسار. وثمّ ولايات قضائية حرت العادة فيها على اعتبار الشركات تخضع بقدر أكبر بكثيرًا للقوانين التجارية وقوانين الشركات السارية لديها، وذلك على سبيل المثال من خلال التدابير الوقائية العدلية المسبقة.

٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ نطاق الكيانات التجارية التي تتناولها الولاية المسندة، من الكيانات المتناهية الصغر إلى المتوسطة الحجم، يُثير أسئلة صعبة فيما يتعلق بمستوى التطوُّر الممكن فيما يخصّ أحكام التأسيس على الصعيد العالمي. فقد تكون الحرية التعاقدية الواسعة إشكالية في البلدان التي يفتقر فيها مؤسّسو الكيانات التجارية إلى التعليم أو إمكانية الحصول على المشورة القانونية بشأن الاستفادة على أفضل نحو من تلك الحرية. كما أنّ تلك الحرية الواسعة يمكن أن تنطوي على صعوبات في المجالات التي يؤدّي فيها اقتصار أحكام مكافحة إساءة استخدام المسؤولية المحدودة على الأحكام اللاحقة للواقعة أو الفعل إلى مشاكل محتملة للبلدان التي تسعى إلى تحقيق توازن بين حقوق أصحاب المشاريع وحقوق دائنيهم، سواء أكانوا دائنين طوعيين أم غير طوعيين.

٣ - وقد آتت الجهود التي بذلها الفريق العامل الأول ثمارها، إذ باتت تلك الجوانب واضحةً وثوقشت بكل أمانة. ويودُّ وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية، مدفوعاً بالرغبة في مواصلة تعزيز هذه المناقشة، أن يُقدّم إلى الفريق العامل الأطروحات السبع التالية كسبل ممكنة للمضيّ قدماً:

١٠ بناءً على الجسور: ذلك أنه بغية سدّ الثغرات بين التقاليد القانونية المختلفة فيما يتعلق بتأسيس المنشآت التجارية، قد تكون هناك حاجة إلى الشروع في بناء جسور من كلا

جاني المسألة. ويمكن أن يكون اقتراح الأمانة باستخدام لغة محايدة، وحيثما كان ذلك ممكناً، استكشاف حلول بديلة للنماذج القائمة، أداة فعالة للوصول إلى إجابات عالمية لأسئلة قديمة.

٢٠٠٠ '٢' الالتزام بما هو قائم من قبل: إذ لدى كل بلد عضو في اللجنة، بل لدى كل بلد عضو في الأمم المتحدة، قانون للشركات. وقد تكون هناك حاجة إلى تعديل هذه القوانين، على النحو الذي تراه تلك البلدان ملائماً لها. وقد يكون لوضع صك من صكوك الأونسيترال في هذا الصدد تأثير هام على دفع مسار هذا الإصلاح. غير أن الأمر ينطوي أيضاً على خطر محتمل يتمثل في أن الفريق العامل قد يكون، في الواقع، بصدد تكرار عمل العديد من البلدان. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن تكون الأفكار المبتكرة في مجال إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية أفضل عرض يمكن تقديمه.

٢٠٠٠ '٣' "التفكير على نطاق صغير أولاً": أُنصح للفريق العامل أن العديد من البلدان تفهم الولاية المسندة بأنها ذات توجه نحو تحقيق النمو. بيد أن "التفكير على نطاق صغير أولاً" لا يتعارض بالضرورة مع النمو والتجارة عبر الحدود، وبخاصة في قطاعي الإعلام والخدمات. فالعناية بتلبية احتياجات الكيانات التجارية الفردية والتجار المنفردين أو عقود شبكات المنشآت التجارية من المرجح أن تعزز النمو كما يُعزّزه الأخذ بأحكام قانونية واسعة النطاق مصممة لتأخذ في الاعتبار التوسع المستقبلي الذي يضم شركاء تجاريين متعددين. بيد أنه في العديد من البلدان النامية، يمكن أن يكون تقليل الأعباء القانونية المحتملة إلى أدنى قدر ممكن خطوة أولية ضرورية لتعزيز إضفاء الطابع الرسمي.

٢٠٠٠ '٤' البساطة وقلة التكاليف والثقة: إن إيجاد طريقة لإنشاء الأعمال التجارية ببساطة وبتكلفة منخفضة أو زهيدة، وعلى نحو يدعم ثقة الشركاء التجاريين والقطاع المصرفي، فضلاً عن الجمهور، بما في ذلك مكاتب الضرائب والسلطات المعنية بالاشتراء العمومي، سيعزز على الأرجح إعطاءها صفة رسمية. غير أن قانون الشركات وحده ليس كافياً؛ إذ يتعين تشكيل البيئة الاقتصادية والتنظيمية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وفقاً لذلك.

٢٠٠٠ '٥' تفعيل دور المسؤولية المحدودة: التسجيل ليس عملية إدارية فحسب؛ وإنما ينبغي أن تكون له وظيفة قانونية، بوصفه البوابة التي يدخل منها جميع الكيانات التجارية التي تتجاوز مستوى معيناً من التعقيد إلى الشرعية. وفيما يتعلق بالمسؤولية المحدودة، ينبغي أن يوفر التسجيل، إلى أفضل مدى ممكن، قدراً موثقاً من الشفافية فيما يخص ملكية الشركات، ويُفضّل أن يكون ذلك عن طريق التحقق المسبق من المعلومات المقدمة من الشركات.

٦٠٠ إتاحة المعلومات عبر الحدود: في هذا الاقتصاد المعولم الذي لا يقتصر على قيام الكيانات الصغيرة بالأعمال التجارية مع الكيانات الكبيرة، بل ويزداد فيه طلب الكيانات التجارية الصغيرة على الموردّين الدوليين المستدامين، يتعيّن أن تتوفّر على نطاق عالمي إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالشركات في الوقت المناسب، وأن تكون تلك المعلومات دقيقةً ومحدّثةً.

٧٠٠ وضع دليل تشريعي يتضمّن أحكاماً نموذجية اختيارية: إذا ما اختار الفريق العامل الاضطلاع بجهود ترمي إلى تحديد مسار أكثر ابتكاراً في مجال تسجيل الكيانات التجارية وتأسيسها، على النحو المقترح فيما تقدّم، فينبغي أن يضع في اعتباره أن استشراف آفاق جديدة لا يضمن أبداً تحقيق نجاح عاجل. ومن هذا المنطلق، وكوسيلة يُسترشدُ بها في إيجاد حلول جديدة على الصعيد العالمي، وانطلاقاً من روح تقديم أفضل الأفكار بشأن الشمول المالي والتنمية الاقتصادية، يُوصى بأن يصوغ الفريق العامل اقتراحاته في شكل وثيقة يجري العمل على تطويرها باستمرار، بما يسمح لفقهاء القانون والمشرّعين وقطاع الأعمال التجارية بالإسهام في تعزيز هذا العمل على مرّ الزمن، بغية الوصول إلى أفضل الحلول الممكنة.